

خاتمة عامة

إن أهمية النفط الاقتصادية تنعكس وتتجسم في جوانب رئيسية هي أنه مصدر رئيسي وحيوي للطاقة، و مادة أولية وأساسية لنشاط صناعي متنوع، ومصدر مالي كبير ومتنوع، وسلعة رئيسية للتبادل التجاري. كما أن أهمية النفط تبرز أكثر بالنظر لارتباطه بالقطاعات والمجالات التالية: القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، الصعيد الاقتصادي والتجاري، الصعيد المالي والاجتماعي، الصعيد السياسي والعسكري. إن الأهمية التي يكتسبها النفط والصناعة النفطية تتطلب إستراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق الأهداف الكبرى التالية: تحقيق السيطرة على الصناعة البترولية، وحفظ حق الأجيال القادمة في الثروة البترولية، و تنويع مصادر الدخل الوطني، وتحقيق أقصى قدر من العائدات البترولية في المدى القصير لتمويل خطة التنمية العاجلة، وضبط العائدات البترولية تبعاً للطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وتنمية استخدامات البترول، و تطوير البدائل للبترول.

إن تحقيق تلك الأهداف يتطلب تبني سياسات محكمة قائمة على رؤية إستراتيجية واضحة، (بالنسبة للدولة والقطاع والمؤسسات)، كما أنه يتطلب توفر مقرب فكري يعرف الصناعة بمفهوم حاجة المستهلك وليس بمفهوم المنتج، وإقامة التنظيم على أساس حاجات العملاء وليس على أساس الموارد المطلوب تصريفها. فقد شهد قطاع المحروقات منذ السبعينيات تحولات هامة في مختلف جوانبه الاقتصادية و التكنولوجية. وقد كانت هذه التحولات نتيجة تفاعل متغيرات كثيرة ومتنوعة، منها الاقتصادية والتكنولوجية، ومنها أيضا السياسية و الجيو- إستراتيجية، لأن قطاع المحروقات هو القطاع الخاضع بامتياز لتأثير هذا النوع الأخير من المتغيرات، أكثر من كل القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهو ما أكدته دراسة الخلفية التاريخية للقطاع والفاعلين الأساسيين في السوق العالمية.

إن المكانة والأهمية التي تتمتع بها منشأة سوناپارك بالنسبة للاقتصاد الوطني كبيرة وهامة، فضلا عن أنها تعتبر مصدر رزق لأكثر من 50 ألف عامل جزائري، و نسبة الصادرات من المحروقات تفوق 95% فإن تأثير نشاط هذه المنشأة يمس حتى السياسة المالية، وهذا باعتبار أن تحديد السعر المرجعي للنفط هو العمود الفقري لإعداد الميزانية المالية السنوية (قانون المالية)، هذا داخليا أما خارجيا فإن للمنشأة أيضا مكانة معتبرة في الاقتصاد العالمي، وهذا ما أوضحته مؤشرات سنة 2006 :

- أول شركة بترول وغاز في إفريقيا.
- أول شركة غاز في المتوسط.
- ثاني مصدر في العالم للغاز الطبيعي المميع.
- ثالث مصدر في العالم للغاز الطبيعي.
- المرتبة الثانية عشرة عالميا كشركة للطاقة.

إن هذه النتائج – سألقة الذكر - تزيد من التحديات التي تواجهها مؤسسة سوناطراك، باعتبار أن المحافظة على هذه النتائج و السعي لتحسينها يتطلب تسييرا فعالا لكل موارد المنشأة، و رؤية إستراتيجية واضحة و سليمة لكل أنشطتها.

نتائج البحث:

على العموم، فقد أمكن في ختام هذه المذكرة استخلاص النتائج التالية:

1. أصبحت التغييرات الجارية في المحيط الاقتصادي العالمي العام تمارس ضغوطا شديدة على تطور الصناعة النفطية في العالم، وأصبح تأثير بعض الظواهر الاقتصادية كالعولمة و الاندماج والمنافسة كبيرا في تحديد السياسات القطاعية في كل بلدان العالم.
2. بينت ميزة النوعية وانخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب القرب الجغرافي، أن المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية واضحة وستستمر كذلك. و بالتالي فهي تملك هامشا مريحا من القوة التفاوضية بحيث لا تستسلم للشروط الاقتصادية أو السياسية المجحفة التي تفرضها الدول المستهلكة.
3. دراسة الإمكانيات النفطية للجزائر توضح أن مدة الاستهلاك المحتملة للبتترول الجزائري بين 18 سنة للبتترول و 55 سنة للغاز في ظل الإنتاج الحالي، حيث يترتب على ذلك إعادة النظر فيما يخص الاستخدام الأمثل و العقلاني للموارد النفطية .
4. لقد أتاح فتح مجال المحروقات للشركات الأجنبية تحقيق نتائج ملموسة لكنها اقتصرت على الأنشطة الخلفية للقطاع، أي الاستكشاف والإنتاج، خاصة فيما يخص البترول الخام ، فقد استطاعت الجزائر أن تحقق نسبة كبيرة من الأهداف المخطط لها من تجديد الاحتياطات، و رفع حجم الإنتاج سواء من النفط أو الغاز ، استكشاف مناطق جديدة و رفع مساحة المجال المنجمي المستكشف.
5. يعاني النشاط الأمامي في القطاع، نشاط التكرير، من نقص في الاستثمارات. مما أدى إلى عمل المصافي بالطاقة القصوى و ثبات في إنتاج المنتجات المكررة بالجزائر، في حين تعتبر الجزائر من الأوائل التي اقتحمت صناعة التكرير في العالم.
6. إن أداء قطاع المحروقات الجزائري الحالي يعد مقبولا إلى حد بعيد، فقد استطاعت سوناطراك في السنوات الأخيرة أن تحسن من حصتها السوقية العالمية و تحقق أرباحا معتبرة في الصناعة، غير أن هذه النتائج لم تسمح لها بتطوير مؤشر الأداء الخاص بها، و المتمثل في معدل الربحية و الكفاءة الإنتاجية.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** يستمد الكارتل النفطي - الأوبك - قوته من هيكل الطلب الخاص بالصناعة و المتميز بانخفاض مرونة السعرية كون المحروقات سلعة ضرورية غير متاحة للإحلال على المدى القصير .

تعتبر هذه الفرضية صحيحة ، إذ تتصف مرونة الطلب السعرية على النفط بانخفاضها في الدول الصناعية .ويعود السبب في ذلك إلى عدم إنتاج البترول في كثير من هذه الدول، إضافة إلى أهمية الدور الذي يلعبه النفط فيها سواء على مستوى الاستهلاك أو الإنتاج. وقد استغلت الدول المنتجة للبترول (خاصة دول الأوبك) خاصية انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط في الدول الصناعية، في رفع الأسعار وتحقيق إيرادات إضافية من صادراتها النفطية.

- **الفرضية الثانية:** إن التحولات الاقتصادية الدولية في الصناعة النفطية العالمية، و بالأخص التطور التكنولوجي الذي بقي محتكرا من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، هي التي فرضت من قبل على الجزائر القيام بالإصلاحات الاقتصادية في القطاع و تبني خيار الشراكة الأجنبية.

تعتبر هذه الفرضية صحيحة، فالتغير في معالم الاقتصاد الوطني جاء نتيجة الأزمة الناتجة عن الانخفاض الكبير المسجل في أسعار المحروقات و هذا منذ سنة 1986. فكان من الحتمية أن تلجأ الجزائر إلى إجراء تعديلات في القانون المتعلق بالمحروقات، و التي كانت ترمي في جميعها نحو دفع هذا القطاع في كل مرة إلى الاستفادة من القدرات الفنية و التكنولوجية و خبرات الشركات الأجنبية في المجال.

- **الفرضية الثالثة:** إن تأثير فتح قطاع المحروقات في الجزائر للشركات الأجنبية كان إيجابيا . إذ تساهم هاته الشركات من خلال الشراكة مع سوناطراك في تحقيق معدلات أداء أعلى للقطاع.

يمكن إثبات صحة هذه الفرضية من خلال تتبع تطور الأنشطة الخلفية للقطاع المفتوحة للشراكة الأجنبية، و مساهمة الشركات الأجنبية في تطوير الاحتياطي و إنتاج المحروقات الأولية، حيث تساهم الشركات الأجنبية بالشراكة مع سوناطراك بنسب متزايدة في إنتاج المحروقات الأولية و خصوصا البترول منها. عكس الأنشطة الأمامية المحتكرة تماما من قبل سوناطراك و التي تشهد شبه ثبات في الإنتاج رغم القدرات الهائلة التي يوفرها القطاع.

👉 **التوصيات:**

بناء على النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

1. أن تقوم الجزائر باستغلال فرصة ارتفاع المداخيل النفطية في الوقت الحالي، لاستكشاف أكبر مساحة ممكنة من المجال المنجمي الوطني بالاعتماد على عقود الخدمات، لأن المساحة الحالية غير المستكشفة والتي هي في حدود 66% تبقى كبيرة.
2. يجب تكييف الشركات الجزائرية العاملة في قطاع المحروقات و سوناطراك تحديدا مع معطيات الواقع الدولي الجديد لمواجهة تحديات العولمة والانفتاح التجاري وتشدد المواصفات و المقاييس البيئية للمنتجات.
3. إن مؤسسة سوناطراك وبالنظر إلى الرهانات والتحديات التي تواجهها فإنه بات من الواجب و الضروري أن تحرص على متابعة تطور معدل ربحيتها لأنه المؤشر الحقيقي على نمو آدائها.بالإضافة طبعا إلى المؤشرات الاقتصادية الأخرى.
4. مراقبة العلاقة بين مستوى الاحتياطات النفطية باعتبارها مخزونا إستراتيجيا ومستوى الإنتاج وتطور الاستهلاك بهدف إطالة مدة استغلال البترول خاصة، مع دراسة الجدوى والخيار بين إبقاء البترول في الآبار كأرصدة نقدية مؤجلة إذا لم تكن هناك ضرورة موضوعية لزيادة الإنتاج، أو استخراجها وتحويله إلى فوائض مالية في شكل أرصدة نقدية معجلة موضوعة في البنوك داخل البلاد وخارجه.
5. وضع إستراتيجية لترقية صناعات المحروقات في الأنشطة الأمامية (المصب)، سواء بالشراكة الأجنبية أو بالوسائل الذاتية لسوناطراك، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة المضافة الناتجة عن عمليات إنتاج وتسويق المنتجات المكررة .
6. التأهيل التقني(الجانب التكنولوجي) والتنظيمي (أسلوب الإدارة الفعالة) لشركة سوناطراك،مما يؤهلها إلى دخول باب الاستثمار الخارجي والنفوذ إلى الأسواق العالمية وتوسيع رقعة نشاطها الجغرافية خارجيا لأن ذلك يعتبر أفضل وسيلة للدفاع عن الحصة السوقية مع المحافظة على حق الأجيال القادمة من النفط الجزائري .
7. الاهتمام بالصناعة الغازية، لأن الجزائر تمتلك إمكانات هائلة من الغاز الطبيعي. كما أن السوق العالمية للغاز واعدة، و ذلك من خلال:-

- ترقية صناعة تمييع الغاز وتطوير أسطول النقل وشبكة النقل بالأنابيب، مع اختيار مناطق تمرير الأنابيب الناقلة ومرافئ التصدير والشحن في إطار التعاون والشراكة الدولية.
- تنويع الزبائن من الآن، خصوصا خارج مجال الاتحاد الأوروبي، وأن لا تركز إلى تصدير الغاز نحو الأسواق الأوروبية وحدها لأن التوجه الحالي للاتحاد نحو توحيد سياسات الطاقة وبناء سوق مدمجة للغاز لا يخدم مصلحتها في بعض الجوانب، حيث يعني ذلك في المستقبل التفاوض بلسان

واحد مع الجزائر، وهذا ما يقلص من هامش حركة المفاوض الجزائري الذي يتعامل ويتفاوض حاليا مع أطراف أوروبية متعددة.

- أن تسعى إلى تكثيف علاقات التعاون مع باقي منتجي الغاز، وخصوصا مع نيجيريا، و

الإسراع في تجسيد مشروع الأنبوب الناقل للغاز النيجيري والمار عبر التراب الجزائري، لأن ذلك سيسمح من جهة بتعزيز القدرة التفاوضية للجزائر، وسيوفر من جهة أخرى إمكانية إضافية لبناء كارتل للغاز خاص بالمنتجين، على غرار الأوبك.

8. الاستمرار في التعاون مع دول أوبك للمحافظة على تماسكها. وقد أظهرت العلاقات الدولية في مجال الطاقة، أن ثبات منظمة الأوبك في وجه الهجمة الشرسة للشركات العالمية وحكوماتها كان سندا حقيقيا للدول المنتجة المصدرة في تقوية موقفها التفاوضي ودفاعها عن حقوقها. كما يجب أيضا تقوية التشاور والتعاون بين منظمة الأوبك والبلدان المنتجة للبتروال المستقلة (خارج منظمة الأوبك).